

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

عمادة شؤون المكتبات

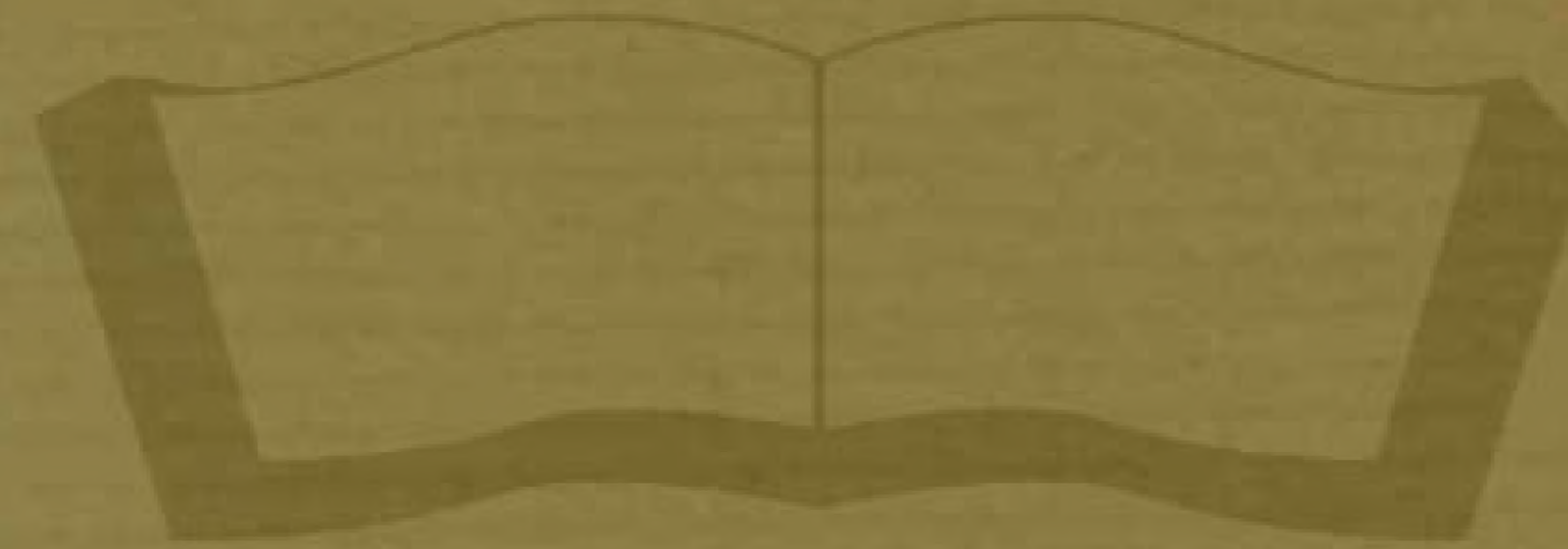


Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

P.O. Box 22458, Riyadh - 11495

الرقم : NO.



Copyright © King Saud University

013

١٦٠
م . ب

مقولات البليدي ، محمد بن محمد - ١١٧٦ هـ كتب
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢٠ ق ١٩ س ٢٤x١٦ سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد

معجم المؤلفين ١١ ، ٢٧٥ ، ٩ : ٢٠ ايضاح
المكتوبون ٢ : ٦٩٧

٥٠٠٤

١ - المنطق أ - المؤلف ب - تاريخ
النسخ ج - زيل البليديات في علم المقولات .

هذه مقولات العلامة

البلدي عفي الله

عنه أمي أمي

أمي أمي

أمي

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخات

الرقم: ٤-٥-٥٠٠
 العنوان: مقولات البلدي
 المؤلف: محمد بن محمد البلدي
 تاريخ النسخ: الثالث عشر الهجري
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ٥٠٠
 ملاحظات: ---

دخل في ملك الفقير
 زاهد بن محمد
 الزاهد بن محمد
 رجب

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله فيقول احوج العباد واخفض الميبد
محمد الحسيني الاندلسي البليدي اصولا المصري منشأ المالكي
مذهبا اناج الله ولاخوانه نيل السعادة وختم له ولهم
بالحسنى وزيادة اليك يدي يا من هدا لنا لنيل علا السعادات
في اتمام المقولات ضارعا اليك بزينة عبادك طراز عصبة
انبيائك ذي الاثالة المنتقى لحدود الجمالات ان تصلى
وتسلم عليه وعلى اله واصحابه وانصاره واعوانه الراقيين
في بحبوحة الشرف باتباعهم اعلى الدرجات وان تنفع الطالب
ما اشير اليه بقولي ويختصر المقصد من نيل السعادات في
مقدمة ومقصد بينا وخاتمة انك على ما تشاء تقدير وبالاجابة
جدير بوجه الحصر ان المذكور فيها اما ان يكون تابعا واما ان
يكون متبوعا والاول احرازه اما ان يكون تاسيسا للمقولات
وهو المقدمة او لا وهو الخاتمة والثاني كذلك اما ان يكون
بيانا للمقولات العشر وهو المقصد الاول او للعقول العشر
وهو المقصد الثاني وان شئت قلت المذكور اما تاسيسا
او لا الاول المقدمة والثاني اما المقولات وهو المقصد
الاول او العقول وهو المقصد الثاني او لا وهو الخاتمة
المقدمة وفيها ثلاث مسائل اعلم ان المقولات لاهل الحكمة

بحث

بحث المقولات لما انها عندهم من الموجودات وذكرها في
الميزان من جهة اسعافها على التحديدات في الجملة وذلك
بان تاخذ عدة امور من اشخاص المحدود ان كان المحدود
نوعا او من اشخاص انواعه ان كان جنسا وتعلم انها
باعتبار كونها هذا المحدود من اي مقولة من المقولات
ولا تنظر الي غير ذلك الاعتبار من الاعتبارات ثم تطلب جميع
محولاتها المقومة لها بذلك الاعتبار من تلك المقولة لثلاثة
ان الجزء المحمول يجب ان يكون من مقولة الماهية وجم يحصل
تمام المحولات المشتركة والمختصة وهو الجنس والفصل
مثلا اردنا تحديد الانسان النوع فناخذ من اشخاصه روبا
وتركيا وهنديا ونعلم انها باعتبار كونها انسانا من مقولة
الجوهر ولا تنظر الي غير ذلك الاعتبار لانه المطلوب فان الشيء
قد يكون من مقولتين او اكثر باعتبارين او اكثر كزيد باعتبار
الانسانية من مقولة الجوهر وباعتبار الابوة من مقولة
المضاف ثم نعلم ان المقومات لتلك الاشخاص باعتبار كونها
انسانا المحمول عليها التي من تلك المقولة جسم نام حساس
متحرك بالارادة ناطق وغير ناطق مشترك فهو الجنس
والناطق مختص فهو الفصل واذا اردنا تحديد الحيوان
الجنس اخذنا ماشيا وطائرا وراحقا فنعلم انها باعتبار



كونها حيوانا من مقولة الجوهر ونعلم ان المقومات المحولة
جسم نام في وقت في الجملة للاشارة الى ان هذا الطريف
لا بد منه من حصول التمييز بين الذاتيات والعرضيات
لان المحولات الماخوذة من المقولات بعضها ذاتي كما تقدم
وبعضها عرضي ككاتب وضاحك والا فلا يكون مسعفا في التحديد
ولاشك ان هذا التمييز عسر حتى ان الشيخ معترف بان الموجب
لصعوبة التحديدات خلافا لقول الشيخ في البركات تحريد
الاشياء في غاية السهولة اذ اقول وكما انه مبني على ان الذاتي
يصرف بالاسبقية والعرضي بفسدها كما لا يخفى عليك في الناطق
والضاحك وحاصله ان المحرود اذا عرف انه من اي المقولات
عرف جنسه العالي فينزل منه الى السافل ويطلب فصله من
تلك المقولة وهو **الحال المقصد الاول** بحث المقولات
العشر وهي مقولة الجوهر والكم والكيف والاضافة والايين
والمنى والوضع والملك والفعل والانفعال المشار اليها
بقول بعض على هذا الترتيب

زبد الطويل الازرق بن مالك في بيته بالامس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوي فهذه عشر مقولات سوى
وبقول اخر وهو الزركشي في اللقطة

قرع زهر الحسن الطف مصره لو قام يكشف غنى لما انشئ

القرع

القرع للجوهر والعزير لكم والحسن للكيف والطف مصره للاضافة
ومصره للايين واصفا اشارت الى ان الايين الحصول في المصر
لان نفس المصر قام للوضع ويكشف للفعل وغنى للملك ولما
بتشديد اليم للمعنى وانشئ للانفعال واصفا حصول هذه باسم
المقولات عند الاطلاق وان كان كل كلي مقولا على ما تحت
نظرا لكونها اجناسا عالية اوسع مقولية وصدقا من غيرها
المندرج تحتها **مقولة الجوهر** لا يمكن حده لما سياتي بل رسمه
بانه الفنى عن المحل او القابل للعرف او المتخير وهو ما اخذت
ذاته قدرا من الفراغ كان مستقرا ام لا جسم ام لا متمكنا ام
لما وقع فالمتخير اعم من المستقر كدائرة مرشوقة بمرج فان
جزءها الملاقي مستقر متخير وما عداه منها متخير فقط ومن الجسم
فما تركب من جوهرين فرد بين مثلا جسم متخير وما لا متخير
وما لا متخير ومن الممكن الاختصاصه بالمتخير المتعدد وغيره
كالجوهر الفرد فكل مستقر جوهر متخير ولا عكس وكل جسم جوهر
متخير ولا عكس فتمكن جوهر متخير ولا عكس والحي هو
الفراغ وهو موهوم عند المتكلمين **فائدة** للجواهر احكام
منها انها قابلة للبقا زمانيا مثلا مائة وصلة الى الفنا خلافا
للنظام والرد عليه بالصنع والضرب فان ما لت نفسه لانكار
قيل له ذهب الفاعل والمفعول فلامعنى لانكار وانها لا تتدخل

خلا قاله وانها تحدث بمحلها عن عدم سابق وتنعدم
كذلك خلا فالللاسفة والطبايعيين والسمينية
وانها يصح انعدام بعضها خلا فاللمعتزلة في ان الجوهر
لا ينعدم الاجملة وانها متماثلة في الصفات النفسية كما ذكر
الامام من التخييز والقيام بالنفس وقوله الاعراض والجرمية
وان تباينت بصفات المعاني كالماء والنار خلا قاله وانها
لا تثبت في العدم خلا فاللشحام وكثير من المعتزلة في
قولهم انها كالاعراض ثابتة في العدم ولذلك كانت المعدوم
عندنا ليس بشئ وعندهم قسمهم الله تعالى شئ اعني بذلك
المعنى والافاهل اللغة قالون بشيئة المعدوم لكن لا بذلك
المعنى الاعتزالي فاقرهم **مقولة** الكم وهو عندهم عرض
يقبل القسمة لذاته فالقيد الاول لاجزاء النقطة والوحدة
والثاني لاجزاء ما عدا الكم فانه وان قبلها فبواسطة الكم
لا لذاته كالبيضاء ثم هو اما متصل بان يكون بين اجزائه
عدم مشترك كما في معالم الامام الفخر الرازي اي تنلاق
عنده وتتصل باعتبارهما كما في شرحها للشيخ الفهرى تلميذ
المقترح كالنقطة بين النقطتين في الخط وكالحال بين
الماضي والمستقبل في الزمن واما منقصل بان لا يكون بينهما
عدم مشترك كالعدد فان الاربعة مثلا اذا قسمت بين
اثنتين

اثنتين واثنين لم يكن بينهما عدم مشترك وكذا الثلاثة
اذا قسمت بين اثنين واحدا ونصف وواحد ونصف
بخلاف الخط من ثلاث نقط فانه ينقسم الى اثنتين بينهما
واحدة لا ينقسم كما لا يجتمع على المعارف بالنقطة وكذلك
الزمن فانه ينقسم الى ماضى ومستقبل وبينهما الحال وقد
حصل بين ما ذكر اتصال باعتبار ما ذكر والخط المركب من
اربعة نقط مشتمل على الثلاث نقط فيأتي فيه ما ذكر وهل
حال اجزائه طرفي الماضى والمستقبل وعليه السعد او زائد
عليهما قسم مستقل خلا في عند الحكماء كما في الفري على المطول
او هو جز لا ينقسم بنهاية الماضى وبداية المستقبل وهو
ما لبعض والمتصل اما ان يكون قارا الذات اي تجتمع الاجز
في الوجود وهو المقدار خط ان قبل القسمة في جهة فقط
والا فسطح ان قبلها في جهتين والاجسام تعلیمی ان قبلها
في ثلاث فهذه الثلاث امتدادات عارضة للجسم الطبيعي
فالشكل المربع مثلا ذاته اي جوهره جسم طبيعي
معروض لتلك الامتدادات التي هي مجرد الطول والعرض
والعمق ونفس الطول والعرض والعمق هو الجسم التعليمي
نسبة للتعليم لانهم كانوا يعلمونه صفاتهم فالجسم
الصبيعي جوهر معروض مركب من جوهرين فردين او ثلاثة

او اربعة او ثمانية او ستة عشر او اربعة وعشرين
او ستة وثلاثين او ثمانية واربعين وهو لفظي علي
ما للفهري او معنوي وهو ما للبعد والجسم التعليمي
عارض عرض فقط على الفرق بينا الجسم التعليمي والجسم
الطبيعي وقول التخصيص الجسم الطويل المرفوض العيق
يحتاج الي فراغ يشغله يعني به الجسم الطبيعي كما هو ظاهر
والا فالعقيل لا يحتاج الي فراغ لكونه عرضا لكن يشكل عليه
كما في الشهاب على المطول ان الاحتياج الي الفراغ ليس خامسا
بالجسم الطويل بل هو الجوهر الفرد كذلك مما يحتاج الي الفراغ
خصوصا والمعتزلة اصحاب هذا التقسيم يعترفون بالجواهر
الفرد ويخالفون الحكماء فلا وجه للتخصيص والجواب كما فيه انه
اراد الاحتياج الي فراغ محدد ولا يخفى انه من خصائص الجسم
الطبيعي الطويل فان الجوهر الفرد لكونه عاريا عن تلك
الامتدادات ليس له حيز محدد والطول هو البعد المقروء
اولا والمرفوض هو البعد المقروء ثانيا والعق هو المرفوض
ثالثا ولا يفر الطول با بعد الامتدادين لا انتقاضه بالا
شكال المتساوية الابعاد واعلم ان تفسير الجسم عما ذكر
اصطلاح المعتزلة مع اعترافهم بثبوت الجواهر الفرد واما
الفلاسفة ففسروه بالهيولي والصورة لان الموجود

عندهم

عندهم اما ان يكون محلا او حالا فيه او مجموع الحال والمحل اولا
ولا فالمحل هو الهيولي بتشديد الياء وتخفيفها ان تغير وتقوم
بما حل فيه كالنطقة اذا حلت فيها صورة بشرية فانها لا تبقى
نطقة بل حقيقة اخري وطا لبيضة اذا حلت فيها صورة
الفرد لا تبقى بيضة بل ماهية اخري وكثيب السريير والتشريط
للمسار فان المجموع بحلول صورة السريير ينتقل الي ماهية
دي هي السريير والاي تغير بما حل فيه فهو الموضع كالنوب
فانه لا يتغير بالسواد مثلا والحال هو الصورة ان غير ما حل
فيه كما تقدم من صورتي البشرية والفرجية ودهيئة السريير
والاي تغير فهو العرض ومجموع الحال والمحل اعني الهيولي والصورة
فقط هو الجسم وغيرها ان كان له تصرف وتدير في البدن
فالنفس والا فالعقل السماوي على زعمهم فالجواهر عندهم
خمسة هيولي وصورة وجسم ونفس وعقل والعرض واحد
والفرق بينه وبين الصورة تقدم كالفرق بينا الهيولي والموضع
واذكروا الجوهر الفرد ونحت نقول النقطة موجودة باعترافهم
فاما ان تكون الجوهر الفرد كما عندنا وهو المطلوب واما ان
تكون عرضا قاعا به فيلزم ان يكون جوهر غير منقسم والا
لا تنقسم وهو المطلوب وفي ظني عن شرح المواقف ان تقوم
لا يطلقون على الجوهر الفرد نقطة فتأمل وقالوا بالجواهر

المجردة عن المادة كالنفس والعقل وفيه ما فيه وجعلوا
الصورة من مقولة الجوهر وهي عندنا من العرض فالجوهر
عندهم اعم منه عندنا والعرض كذلك لكن من وجه فابينا
عرض عندنا وعندهم والصورة عرض عندنا جوهر عندهم
والامور الاضافية وهي ما عدا الكيف والكم والابن علي
ما في الكبرى الذي هو خلاف الظاهر كما في المنجوري اعراض
عندهم لكونها موجهة لا عندنا لكونها ليست كذلك واما
المتكلمون ففسروه بما تركب من جوهرين وجواهر متناهية
لا تنقسم اصلا يعجز الوهم عن تمييز طرف منها عن طرف
كما للامام ابن عرفة وهو مذهب الجمهور وقيل لا تنقسم
فعلا وان قبلتها فرضا وقيل غير ذلك وهل يسمى كل واحد
من تلك الاجزاء جسما نظرا اثنيتها للمجموع فتكون
اجساما او لا فتكون جسما واحدا قولان واما اهل
اللغة ففسروه بجماعة البدن والاعضاء من الناس
وسائر الانواع العظيمة الخلق والحاصل ان في الجسم
تفسيرات اربعة واما ان لا يكون قارا لذات وهو الزمن
والفرق بينه وبين الان عندهم انه يقبل القسمة بخلاف
الان فان نسبتها اليه كنسبة النقطة للخط فحاصله
ان الكم المتصل امران المقدار والزمن والمنفصل واحد

وهو

وهو العدد وهما هنا امور منها ان الاجسام مرئية خلافا
للفلاسفة كما في المحصل انا نرى الجسم في الحيز والعرض
لا يتحيز ومنها انها لا تنفك عن العرض وعليه الاكثر خلافا
للاقول ومنها ان العرض صحة انقسامه انما هي باعتبار المحل
كما هو معلوم فتقييدهم القبول بالذاتية مشكل والتفصي
عنه بان معنى كون القبول ذاتيا انه لا يحتاج الى امر زائد
على المحل بخلاف الكيف كما بيأض فان قبوله القسمة باعتبار
امرنا المحل والكم الا ترى ان الجوهر الفرد لا يبين لا ينقسم
وما ذاك الا لفقدكم المتوقف على اجتماع جوهرين
مثلا وحاصله ان المنقسم حقيقة في الكم موصوفه
وهو الجسم الطبيعي من غير توقف على شئ وهو تابع له في
ذلك ولو طأت شرطا بخلاف الكيف فان انقسام محله
موقوف على ان يكون ذا امتداد فالمعنى ان قبول الكم القسمة
تبعاً لمحله ذاتي لا يحتاج في قبولها تبعاً لمحله الي امر اخر
هو لكم فافهم ولا يخفى ان الكلام مع الاصحاب واما غيرهم
فظاهره العكس وان القسمة في الكم ذاتية وفي الموصوف
وباقى الاعراض تبعية ومرادهم كما قال السعد بالقسمة
احد قسميها الذي هو الوهمية بان تفرض في المقسم شئ لا
الاخر الذي هو جعله هو يتبين بالفعل قال اليوسي

المتكلمون لا يجوزون انقسام العرض في نفسه فضلا
 عن انقسام المحل بانقسامه ويعنفون كون الكميات
 اعراضا موجودة قاعة بالمحل فتأمل ومنها ما ذكر من كون
 الزمت من مقولة الكم وان كانت جارية على اللسان لا يجري
 على مذهب الاصحاب فان الزمت عندهم مقارنته بجهول
 لمعلوم فيكون من مقولة الاضافة واما غيرهم ^{فهم} يتلفون
 قائل بان نفس الفلك وقائل بان المعدل اي منطقته ^{وه}
 الفلك التي في وسطه وعليهما فهو من مقولة الجوهر
 وقائل بان حركة الفلك وقائل بان حركة المعدل وعليهما
 فهو من مقولة الكم وعليه يجري ما ذكرنا ولا كذا يظهر
 نظر تلك الاقوال في المحل وحواشيه ومنها ان النقطة
 نهاية الخط والوحدة نهاية الواحد خطأ ولا تكون اعم
 والنقطة اخص لكن في كمال سعد العقائد النسبية ان
 قولهم في النقطة نهاية الخط قضية مبهمة لا كلية والا
 فقد تكون نهاية لغير الخط كما في الختم المخروطي وهما
 نوعي بسيط وعليه فليس من المفولات فيما يظهر وترد
 في ذلك ليس في حواشي التهذيب نظرا لاختصاص الموجودات
 عندهم في العشر ومن مقولة الكيف ومن الامور الاعتبارية
 وهو الصحيح كما في الطوال لانها لو كانت وجودية لاتصفت
 بالوحدة وهذا ^{كذا} ويلزم التسلسل في الامور الوجودية

وهو المحل

وهو باطل بخلافه في الامور الاعتبارية كما هو
 القول الصحيح فصحيح كالوجوب والامكان والقدم
 والبقاء ومن ثم عدّها اهل الكلام كالعلامة السنوية
 من الصفات السلبية خلافا للنفاضي والامام انها
 نفسية وليقول بعض انهما من المعاني قال في الطوال
 الوحدة كون الشيء بحيث لا ينقسم الي امور مشتركة
 في الماهية اي سوى انقسم الي امور غير مشتركة في
 الماهية او لم ينقسم امام الحريين الواحد الشيء الذي لا ينقسم
 يعني اصلا فهو اخص من الطوال الذي هو تفسير الفلا ^{سنة}
 والكسرة انقسامه الي امور متساوية في الماهية وهذا
 كالتحكيم كما في اليوسى ناقلا عن شرح المقاصد ان ذلك
 التفسير منقوض طردا وعكسا بالجمع من الامور المختلفة
 فتأمل وهي اعنى الوحدة اما حقيقية واما اضافية وهي
 الانقسام لا الي امور متشاركة في الماهية كالانسان
 المنقسم الي الاعضاء والاضافية اما وحدة بالشخص بالاتصال
 او بالاجتماع وبالارتباط وبالتزكيب ايضا واما وحدة
 بالذات اما بالجنس والنوع او بالفصل واما وحدة بالعرض
 اما بالفصل واما وحدة بالعرض اما بالمحول او بالموصوع
 فالوحدة بالشخص امران وبالذات ثلاث وبالعرض اثنتان



فالاول وهو المتقسم الى امور متشابهة في الاسم والمقدار والجسم البسيط اعني العنصر الواحد والثاني وهو بالعدد كالجسم المركب نحو زيد المتقسم الى يده ورجله ورأسه والثالث نحو الانسان والفرس واحد بالحيوانية وان كانت غير واحد بالاجتماع والرابع كزيد وعمر واحد بالانسانية كذلك والخامس كزيد وعمر واحد بالناطقية والسادس كالتيج والقطن واحد في البياض المحمول والسابع كالكاتب والضاحك واحد في الانسان الموضوع ولا بد من جهة كثيرة للواحد ايضاً فالانسان والفرس معروفان لجهة واحدة وهي الحيوانية ولجهة كثيرة خصوص الافراد النوعية للانسان والفرس تامل وزيد وعمر واحد بجهة النوعية متعدد بجهة الشخصية فهو معروف بها وهم اقول ان جعل المقدار مثلاً واحداً مع انقسامه الى امور متساوية مشكل فان اريد انها ليست متساوية في ماهية المتقسم اعني المقدار مثلاً وان كانت متساوية في نفسها شكل مجموع فقط عسل مثلاً فانه كثيرة مع كون اجزائه ليست متساوية في ماهية المتقسم اعني المجموع **مقولة الكيف** هو كما قال العلامة الثاني عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير

ولا

ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاه او لا يخرج الجوهر وباقي الاعراض النسبية كما لا يخفى والنقطة والوحدة بناء على القولين لا على انهما من مقولة الكيف وقوله كما قال اقتضاه او لا يدخل في الحد ويخرج يعني من النفي لما يقتضيهما لكن اقتضاه ثانوي كالعالم من مقولة الكيف فان اقتضاه للقسمة واللاقسمة ليس اقتضاه او لا بالنظر لذاته بل ثانوي بالنظر الى متعلقه كذا لا يخفى عليك كما قال العلامة ليسا في حواشيه ان قوله في محله مفن في ادخال ما ذكر كالعالم عما ذكر اعني قوله اقتضاه او لا فان العلم لا يقتضيهما في محله وان اقتضاهما في متعلقه لان متعلق العلم ليس محله فافهم وقد اورد العلامة شيخ الاسلام المهروري حفيد السعد ايضا علي التعريف الكيفية المركبة كالمزوجة والنظرة كالعالم النظري فان كلاهما يتوقف تعقله على تعقل الغير كما لا يخفى فلا يكون التعريف عما لا يتوقف جامعا واجاب بان المراد بالغير الواقع في التعريف معناه عند المتكلمين وهو المنفك لا اللفظيين وهو المخالف وحيث يكون المعنى الكيف عرضا لا يتوقف تعقله على تعقل ما ينفك عنه وان توقف على ما يخالفه ولا ينفك عنه فيخرج الاضا فأت كما تقدم

كالضرب من مقولة الفعل فانه يتوقف على تعقل ما
 ينفك عنه وهو ذات الضارب وتدخل الكيفية المركبة
 كغيرها فانها لا يتوقف تعقلها على تعقل امر ينفك
 عنها وان توقف على تعقل امر يخالف لا ينفك وهو
 مجموع ما تركبت منه كخلاوة الرمان وحموضته فان
 مجموعها لا ينفك عن المذوذة فهي موقوفة على تعقل
 غير بمعنى غير موقوفة على تعقله بمعنى اخر وبات
 المراد بالمنفي في قوله لا يتوقف تعقله لزوم التوقف
 وجه بصدق على النظرى انه عرض لا يتوقف تعقله على
 تعقل الغير بل قد يكون كذلك كما في حقنا وقد لا يكون
 كما في حق الملك وقد وصحته غاية التوضيح **فائدة**
 الكيفيات اربع وجه الحصران الهيئته المرسومة اما
 ان تكون مختصة بالمقدار او الا اول كيفيات الكليات
 كالزوجية والفردية والاستقامة والاختنا والطول
 والعرض والنقطة على انها من الكيف من هذا القبيل الا
 ان يمنع الحصر والثاني اما ان يتعلق به الادراكات او لا
 الاول المحسوسات وهي اما راسخة كخلاوة العسل وحرارة
 النار او غير راسخة سريعة الزوال وتسمى انفعالية
 لانفعالات موضوعاتها بها كحرارة الخجل وصفرة الوجه
 او بطيئة

او بطيئة مكلوحة الماء والثاني اما ان يوجب لها الا اول الاول
 الملحكات كملكات العلم والكتابة وليست عبارة من احضار ما ذكر
 بل على الاقتدار عليه بلا طرفة والفرق بينها وبين الاحوال بالعرف
 لا بالذات كما ظن فان قويت عسيرة الزوال فملكات وان وهنت
 سهلة الزوال فاحوال والثاني المعدات وهي ما يوجب استعداد سريع
 الانفعال وتسمى بلا قوة كاللبن المحبب للانقسام بسهولة والتعبير
 عن هذا بسبب مقابله لكونه ليس له اسم محصل له لا يوجب انه عدوي
 كما ظن بل هو امر وجوب كما هو ظن **مقولة الاضافة**
 وتسمى النسبة المتكررة وهي نسبة لا تعقل الا بالقياس اليه نسبة اخرى
 لا تعقل الا بالنسبة اليها اقول وهو دومي لا سبق فلا اشكال
 سواء كانتا متفتحتين كالاحوة او مختلفتين كالابوة والعزومة ^{مومة}
 والزيادة فان الاحوة لا تعقل الا باخري وهي الاحوة والابوة
 لا تعقل الا باخري وهي ابنة وكذلك الامومة والعمومة
 لا تعقل الا بنسبة اخرى وهي الولدية وولدية الاخ والزيادة
 لا تعقل الا باخري وهي النقص فكل اضافة نسبة ولا عكس فان
 النسبة وان كانت موقوفة في تعقلها على شئ اخر لا يلزم ان يكون
 ذلك الشئ نسبة ولا موقوفة عليها كما نبه على ذلك العلامة
 البخاري نوع تبني في حواشيه على المحي اقول وجه تكون النسبة
 عندهم بالمعنى الاخص عنها موجودا هو هذه المقولة واما بالمعنى

الاعم فتارة تكون كذلك عرضا موجودا هو هذه المقولة
 الا انه فان جميعها نسب وتارة لا كما في النسبة العددية
 ونحن نقول النسبة مطلقا امرا اعتباري ليس عرضا
 موجودا كما تقدم وقد رد عليهم بانهم يصفونه تعالى بما
 هو اضافة كماله مع امتناعهم بحكم الله تعالى عن وصفه
 بما هو وجودي فكيف يجعلون الاضافة امرا وجوديا
 الا ان يقولوا الوجودي ذو الاضافة **فالثلاث**
 الاولى الكليات من مقولة الاضافة مثلا الجنس
 نسبة لا تعقل الا باخرى وهو النوع وياتي تخفيف
 ذلك الثانية قال القطب ابن التماسي وقد تضمن
 الاضافة للمقولات كلها كالابوة والبوة للجواهر
 والصفى والكبر للكم المتفصل والحرية والابدية للكين
 والاقربىة والابعدىة للاضافة اعف القرب والبعد
 ولا يقال كيف يعرف الشيء لنفسه كما لا يخفى والعلو
 والسفل للاليت والاقدمىة والاحديثىة للممتلىة والاشدية
 انتمابا واخنا للوضع والاكسوىة والاعروىة للملك
 والاقطعية للفعل والاشدية تقطعا وتسحبنا
 للانفعال **مقولة** الاليت وهو حصول الجسم في
 المكان ويسمى اينا الوقوع جوابا بالاليت كذا ويسمى
 الكون

الكون ايضا وذهب المتكلمون الي انه امر وجودي
 والزمهم الغزالي باعترا فهم انه من الشب واجابة الفهرى
 باحتمال ان الوجودي ذو النسبة والاكوان اربعة
 حركة وهي كون اول في حين ثا وسكون وهو كون
 ثا في حين اول واقول هذا يقتضى ان الكون الاول
 في الحيز الاول واسطة بين الحركة والسكون نعم ان
 قيل ان الكون الاول واسطة بين الحركة والسكون
 نعم ان قيل ان الكون ان كان حصولا او لا
 في حين ثا في حركة والافسكون فلا واسطة وارجع
 الي المطولات واجتماع واقتراق وهو **مقولة**
الحق سمي بذلك لوقوعه جوابا بالحق وهو كما
 في التماسي حصول الشيء في الزمان او في الات
 والفرق عندهم بينهما ان الزمان يقبل التجزئة والان
 لا يقبلها وليس بمقدار ونسبة للزمان كنسبة النقطة
 الخط وينقسم الي متى حقيقي وهو كون الشيء في زمان
 يطابقه ولا يزد عليه كالسوف في ساعة كذا او الي
 مجازي كالسوف يوم كذا وهما في الاليت ايضا **مقولة**
الوضع وهو الهيئة الحاصلة من نسبة اجز الجسم
 بعضها الي بعض ومن نسبتها الي امر خارجي عنها يات

تختلف تلك الاجزاء بتلك النسبة الموازية والاعراف
والقرب والبعد بالقياس الي جهات العالم الذي هو
الامراخي وهو ما امكنه هاوية او تمكنت محوية
وذلك كالقيام اقول ان غالات القيام وضعا لانه
هيئة اعتبر فيها نسبة اجزاء الجسم بعضها الي بعض
ونسبة مجموع تلك الاجزاء الي امور خارجة عنها ككون
راسه من فوق ورجليه من اسفل والقعود والترج
والاستدارة وكون الشخص راكعا وساجدا وظلام
ابن سينا والامام والاستاذ انه لا يشترط في الوضع
نسبتان كما تقدم واقول لا مانع من تحققة
بنسبة واحدة ويكن ان يقال المحقق بالنسبة الواحدة
بعض من الهيئة فلا يكون وضعا لانه الهيئة كلها
فاننا لو اكتفينا بالنسبة الاولى مثلا لكان انعكاسا للقياس
يبقى قيا ما وهو باطل **فائدة** يبطل في الوضع بالاشترار
على ما يفرق لكم المنفصل من اجزاء متصلة يشار الي كل
واحد منها باين فهو من الاخر وهذا قريب من الوضع
الذي هو المقولة والفرق بينهما هو انه ليسا لكمية اجزائها
المفروضة جهات مستقلة لما انها اعرف عند فهم
وامور اعتبارية عندنا كما تقدم وعلى ما يكون في جهة

معينة

معينة بحيث يمكن ان يشار اليه اشارة معينة سواء كانت
له اجزاء بالفعل كالاول او بالقوة كالثاني اولا
ولا كالجوهر الفرد وكما للنقطة على ما لبعض فلا موضع
معان ثلاث غير تعيين اللفظ للدلالة على معنى
بنفسه وغير جعل شئ على شئ **مقولة الملك**
وهي هيئة حاصلة للشئ بالنسبة لما يحيط به وينتقل
باستقاله فهو اعم من الوضع من وجه فبينه وبين
الوضع عموم وجهي كما لا يخفى وذلك كالنعم والتقص
والتحتم والتسلخ ابن التماساني ولا بد في هذه المقولة
من حصول شريطين الاول الاحاطة اما بالطبع كجلد
الانسان واما بغيره اما بكل الشئ كحال الهرق عند
ارهابها وهو ذاتها او ببعضه كحال الانسان عند
تحتمه وحال الفرس عند اسراجها والجامها وهو عرضي
والثاني ان ينتقل باستقاله كالمثلة السابقة اما
اذا وجد احد هاتين الاخر فلا يكون ملكا فوضع
القياس على راسه وان كان ينتقل لا يكون
ملك لعدم الاحاطة والحلول في الخيمة وان طالت
مشمولا على الاحاطة لا يكون كذلك لعدم الانتقال
وقد يعبرون عن هذا الجنس بالمجدة والوجد لكونه

الراجع الى القدرة كما في قوله تعالى اسكنوهن من
 حيث سكنتم من وجدكم **مقولة الفعل** وهي
 تاثير الشئ في غيره مادام موثرا فالتسخين مثلا مع
 المسخن فعل لكونه تاثيرا ومع المبيخ انفعال والسخونة
 كيف لكونها لا كذا لك واقول **كان** القيد واقعي
 لا احترازي لان التاثير لا يكون الا بدوام الموش
 فليتنا مل **مقولة الانفعال** وهو تاثير الشئ عن غيره
 مادام يتاثير فتاثير الشئ ولبينه للطابع انفعال
 مادام يتاثير ويلين وبعد ذلك كيف شيخ الاسلام
 في شرح لقطه الزركشي فان يفعل وان يفعل اغا
 يقالان على التاثير والتاثير مادام فاذا انقضا
 يقال لهما الفعل والانفعال فتأمل ويقال للناشي
 عنها **كيف** **فرع** هل العلم من مقولة الكيف
 او من مقولة الفعل او من مقولة الاضافة او من
 مقولة الانفصال مقالات وراجع تفصيل ذلك
 وغرته في حواشي العلامة يحيى على ام البرامين وراجع
 ايضا احكام العزم في المطولات الكلامية **تقنة**
 ذهب اقوام الى ان الجنس العالي واحد وهو مقولة
 الوجود عندهم ورد بان الجنس يجب ان يقال علي
 ما تحت

ما تحت بالتواطي خلا فالتوهم من تقسيم المناطق
 الكل الى متواطي وانى شكك انه عام في كل كلي من
 الكليات الخى حتى الجنس والفصل والوجود
 مقول بالتشكيك فلا يكون جنسا ولا مقولة لادب
 المقولات عندهم هي الاجناس ولا تكون الوجود
 بانه الجنس جزء الماهية يمنع فهمادونه والوجود
 وتفرم الماهية دون فلا يكون جنسا وذهب اقوام
 الى انه مقولات الجوهر والعرض واقوام الى انه
 اربع مقولات الجوهر والعرض والكيف والنسبة
 جعلوها جنسا للنسب السبع فماعد الجوهر والكم
 والكيف وهو السبع مقولات مقولة واحدة عندهم
 ووجهوا ذلك بان مفهوم النسبة الذي هو التوقف
 على تعقل الغير لورفع عن واحد من السبع طالبا
 وهو الحصول في المكات ما بقيت حقيقته وهذا شان
 الكل لذاتي ولا يخفى انها قدر مشترك بين تلك السبع
 المختلفة الماهية تصح ان يقال في جواب السؤال
 عنها بحسب الشركة فتكون جنسا لها وهما هنا ترديد
 وهوان النسبة اذا كانت جنسا يلزم ان يكون
 كل نسبة تحتها مركبة من جنس وفصل وذلك

محال لان كل مركب لكل جزء منه نسبة الى الآخر
 فتلك النسبة ان طانت مركبة **كان** بين اجزائها
 نسبة اخري فان لم تنته الى نسبة بسيطة يلزم
 ان يكون المركب مركبا من اجزا غير متناهية وان
 انتهت الى نسبة بسيطة يلزم ان تكون تلك النسبة
 البسيطة داخلية تحت مطلق النسبة وغير داخلية
 تحت الجنس بساطتها فالنسبة لا تكون جنسا للنسب
 السبع ويحاج باختيار الشق الاول ولا سلم لزوم
 اعني انه يلزم ان يكون المركب ذو اجزاء يلزم ذلك ان
 لو كانت النسبة التي بين الاجزاء داخلية في المركب
 وليس كذلك غاية لزوم تحقق نسب لانهاية بها
 وذلك جائزا الواحد نصف وثلث وربع وهكذا
 من غير نهاية فحاصله ان المخلوع المركب مما لا يتناهي
 لا مجرد وجود ما لا يتناهي بلا تركيب منه **لا** بتصرف
 اقول فيه تامل من جهة ان ما دخل في الوجود متناه
 في الحادث فقط على الرابع والكلام فيه ويمكن ان يقال
 القاعدة في الوجود بالتحقيق لا باعتبار فيجوز فيه
 ذلك وعدم النهاية في النسب من قبيل الثاني كما في التفسير
 اعني الواحد نصف او فيكون جائزا وفيه ما فيه من

جهة ان

جهة ان المدي ان النسب جنس للنسب السبع والجنس
 موجود بالتحقيق لا باعتبار كما لا يخفى على ذوي الابصار
 او يقال ذلك الجواب مبني على ما لغيره لاصحاب من
 جواز دخول ما لا يتناهي في الوجود وذهب من
 ينسب الى التحصيل منهم ما رسطوا الى ان الاجناسا
 العالية عشرة وهي المقولات فالمقالات في الجنس
 العالي اربع وفي المقام امور وفعا ثلثا ما الامور
 فبينها ان هذه المقولات كيف تكون اجناسا عالية
 مع كون كل مقولة منها ماهية مركبة من جنس
 اعم منها وفصل مميز لها عما يشاركها في ذلك
 الجنس وجوابه ان المقام صرحوا بان الاجناسا
 العالية تفريقها بالرسوم الناقصة لانه لا يتصور
 لها جنس **كيف** وهي العالية ولا فصل اخر
 لان ترتيب الماهية من امرين متساويين غير محقق
 بل هو احتمال ومنها كيف يكون الجوهر جنسا عاليا
 مع كونه تحت مطلق شيء ومذكور وجوابه ان ما ذكر
 لا يصلح ان يكون جنسا عاليا للجوهر لفهمه وانه كما
 تقدم في الوجود بل هو عرض عام له ومنها جعلهم
 للجوهر جنسا عاليا دون قبس الذي هو العرض

ما وجه قلت وجهه كما مر عني ان العرض لو كانت جنسا
لتوقف ما تحته عليه واللازم باطل بخلاف الجوهر فان
ما تحته متوقف عليه ومنها انهم راد وجنسية الوجود بها
بالتشكيك من اسباب فيه ³ التقدم والتأخر فيقال مثله
في الجوهر لتقدم الجوهر بعضها على بعض بل في كل كلي ويرتفع
التواطي وجوابه ان الاختلاف الموجب للتشكيك لا بد وان
يكون واقعا في نفس المفهوم الكلي فالوجود لكون ما ذكر
من التقدم والتأخر واقعا فيه من قبيل المشكك بخلاف
الجواهر مثلا فان تقدم بعضها على بعض وتأخره ليس واقعا
بينها بل في وجوداتها وكذا يقال في الانسان اختلافا
افرادا بالتقدم والبياض مثلا لا يعيب كونه كليا متوطنا
لكون ما ذكر خارجا عن مفهوم الانسان والحاصل ان التشكيك
معناه الاختلاف في نفس المفهوم المشكك فافهم ومنها
ان الجوهر مثلا لو كانت جنسا عاليا لما تحته لكان امتياز
ما تحته من الانواع بعضها عن بعض بالفصول الذاتية
حينئذ يكون على نوع منها مركبا من الجوهر وما تميز به
عن غيره من الانواع فتكون كلها مركبة وقد رعتهم
ان بعضها بسيط وجوابه ان كون الجوهر جنسا لما تحته
لا يقتضي ان جميع ما تحته مركب منه ومن الفصول كما
رعت

رعت ان بل بعضها ما تحته كذلك وبعضه وهو البسيط
تتميز بنوعه وشخصه فيكون منفصلا عن المركب قيل
وهذا الجواب اقناعي ومنها ان الجوهر لو كانت جنسا للجواهر
لكانت فصولها ايضا جوهرية لان فصل الماهية من
مقولة جنسها لانها لا تتركب من امرين متنافيين واذ كانت
فصول الجواهر جوهرية كانت الجوهر العالي جنسا لها
كجنسها فيلزم ان يكون للفصول فصول اخري تميز وهي
وهي جوهرية لما مر وهكذا ويتسلسل فيلزم تركيب الجوهر
امور غير متناهية ومثل هذا يجري في كل مقولة مثلا الكيف
لو كان جنسا للكيفيات لكان لها فصول ايضا من
الكيفيات لما مر واذ كانت لها فصول من الكيف كان الكيف
جنسا لتلك فيكون لتلك الفصول فصول ايضا من الكيف ويتسلسل
وجوابه تسليم انها جوهرية ومنع كون الجوهر جنسا لها
لقاعدة ان الجنس خارج عن ماهية الفصول غايته ان
الناطق شئ ذو نطق وكونه جوهر او جسما وصف له
خارج عنه فلا يلزم من كونه جوهر كونه جنسا حتى
يلزم عدم النهاية في ذات المركب الجوهر جنسا للفصول
لكن لان سلم لزوم الفصل لها لان الفصول انما تكون للانواع
لا للفصول لانها غنية عن تمييزها عما يشتركها في ذلك

الجنس الذي هو الجوهرية من جهة ان جوهر الماهية
الذي هو الفصل هو جوهرها الذي هو الجنس المميز
بالفصل عما يشترك في الجوهرية والتفاوت بينهما اعتباري
واذا كان نفس الجنس الذي يتميز فلا يحتاج الي التمييز
ايضا نعم لو كانت غيره ذاتا ووجودا لاحتاج مثلا الجوهر
الذي هو الحساس والناطق هو بهيئة الجوهر الذي هو
الجسم والجوهر الذي هو الحيوان فهو لكنه باعتبار حصول
الحس للناطقية صار حساسا وناطقا اقول وحاصل
الجواب الاول منع كون الفصول اجناسا جوهرية وتسليم
التسلسل بنا على ان منعه في الجواهر المركبة لا مطلقا خصوصا
ان كانت اعتباريا لا بالثاني بالعكس قلت وفيه انهم
صرحوا بان الفصل لا بد وان ينتهي الي فعل بسيط كما في
العلامة السنوية وغيره فهذا صريح في التقدير وابطال
لقوله لان الفصول اغانا لكونها انواعا للفصول ويكن
ان ما هنا طريقة وانه صرح بان الناطق جوهره ونطق
ويكن انه رسم وان قولهم شئ ذو نطق مقتضاه ان
الشئ جنسا مع انه تقدم انه عرض عام ويكن ان يكون
رسما او مثلا او قد فهم من المقام انه لا يلزم من كون
الشئ من مقولة ان يكون جنسا فليتنا مل وليحرر ومنها

ان

ان الامكان والوجود والوحدة والنقطة امور زائدة
على المقولات المتقدمة فلا يكون الجنس محصورا في المقولات
العشر وجوابه ان الاولين يسا باجناس عالية لا ذراجهما
نعت مطلق النسبة واما الاخيران فعلى انهما كيف فظم وعلى انهما
عدم بيان لا يكونان من المقولات وعلى انهما نوع بسيط فذلك
ويصرهان بالرسم كما صرحوا به فلا تنا في بين البساطة والتعريف
وحينئذ يقال لنا شئ موجود حادث لا يمكن تحريده ومنها
ان جعلهم الجوهر مقولا بالمواطبة بنا فيه التفرع في الحكم
بان مقول بالتشكيك على الجواهر الجسمانية والمجردات
عندهم وهوبها ولي وجوابه ان التواطى بالنسبة الي الاول
لا ينافي التشكيك بالنسبة اليه والي الثاني وليحقق المقام
فانه من منزلة الاقدام اللهم ضارعة اليك بزيدي ابيائك
عليه افضل الصلاة والسلام عليهم والال ان تردني
برداسترك الجليل وان تكلني اليك وان تفرج يا نعم الحسب
ويا نعم الوكيل واما الفوائد فمنها ان الفصل نسبتة الي الجنس
بالتقسيم والي النوع بالتقديم كما لا يخفى والي المحصة قيل عن
الشيخ بالعلية فهو علة فاعلية لوجود المحصة لانه لو لم يكن
احدهما علة للاخر لاستغنى كل منهما عن الاخرى فلا يتحقق
التلازم بينهما وهو لا يصح واذ كان كذلك فلا يصح

جعل الجنس الحصة علة للفصل والالكان الجنس مستلزما
 للفصل من جهة ان الحصة على جعلها علة تكون سابقة
 ولا تحقق لها الا في طبيعة الجنس فيكون الجنس علة
 ايضا مستلزما للفصل ورد بات الفصل عنده علة فاعلية
 فتكون ناقصة فلا استلزام لتوقفه على المادية وغيرها
 وذهب الامام الى ان الفصل ليس علة في الجنس يعني
 الحصة وسر الخلاف ان فصل النوع لا يكون جنسا على الاول
 لما يلزم عليه من كون المعلول علة وبالعكس ومن تقدم
 الشيء على ما تقدم عليه ويكون على الثاني ومن ثم زعم ان
 الناطق بالنسبة الى الحيوان فصل الانسان والحيوان جنس
 وبالنسبة للملك بالعكس وان الفصل الواحد لا يقارن
 جنسين في نوعين والالزم تخلف المعلول عن علة ضرورة
 عدم حصة كل نوع في النوع الاخر مع تحقق الفصل الذي
 هو عليهما في كل من النوعين بخلافها في نوع واحد كالناطق
 مقارن للحيوان والجسم والجوهر في الانسان هذا على الاول
 واما الامام فذهب الى ما ذكر من الحكم والتفصيل ايضا لكنه
 علل بان الفصل لكونه تمام المميز لا يكون الا واحدا وهذا يرد
 على الاول ان التخلل والتوارد انما يعينان في العلة اتامة
 لا الناقصة وما تقدم عن الشيخ من قبيل الثانية لا الاولى
 كما

وان الفصل القريب لا يكون الا
 واحدا لا يلزم توارده عليتين
 على معلول واحد

كما تقدم ومنها ان الحد لا بد من تركيبه من الجنس
 والفصل عن الشيخ كما في الاشارات فذهب اكثر
 شارحيه الى الانكار ونقصوه بالاجزاء غير المحولة كما جاز
 العدد والبيت فانه يتم المحدود بذكرها مع ان شيئا
 منها ليس مما ذكر قال نصير الدين الطوسي مراد الشيخ
 عما ذكر بعض بعض الحدود لاطرافها والحق ما ذكره
 الشيخ بنا على ما ذكره من ان المركب الحقيقي لا بد من
 اندراجه تحت مقولة من المقولات العشر كما هو
 مذهب الاقدمين وكثير من المتأخرين وحينئذ كل
 حد تام له جنس وفصل وجد ثلثه اجزا محولة ام لا
 فالعدد مثل احده كم مركب من الاحاد والبيت جسم
 مركب من السقف والجدار فحاصله ان الحد اتمام هل
 لا بد من تركيبه من الجنس والفصل او تارة وتارة
 خلافا مبنى على الخلاف في انه لا بد من اندراجه
 تحت مقولة وفي صحة التعريف بالاجزاء المحولة اقول
 ومما ينبغي على هذه صحة القول بان النطق فصل
 ان قلنا بالصححة وبطلانه وان يقال الناطق فصل
 مثلا ان قلنا بالصححة بعدمه فاحفظه ومنها هل
 اختلافا المصروفات بالماهية يوجب اختلاف

الموارض بالماهية اولا خلافاً للحكماء بمقتضى
وبعضنا لا فالجنس العالي المنطقي الذي هو مفهوم
مقول على كثيرين عارض للمقولات الشرطية
يطلق عليه الجنس العالي وهي معروضات مختلفة
بالمهية فان قلنا بالاول كان مفهوم الجنس
العالي العارض لمقولة الجوهر ماهية مباينة للجنس
العالي المنطقي العارض لمقولة الكم وهلم جرا وحينئذ
يكون الجنس العالي اعني العارض جنساً مقولاً على مختلفين
بالمهية اعني الانواع العالية العارضة لكل مقولة
وان قلنا بالثاني كان هذا الجنس العالي العارض
لجوهر مثل العارض لكم والعارض للكيف وهلم فتكون
متفقة بالحقيقة وحينئذ يكون مفهوم الجنس
العالي مقولاً على متفقين بالحقيقة فيكون نوعاً
لها وايضا حان الجوهر مثلاً الجنس طبيعي معروف
لمفهوم المقول على كثيرين الذي هو الجنس المنطقي
وهذا العارض جنس له من حيث انه عارض وهلم
مطلق الجنس جنساً طبيعياً لهذا الجنس مثلاً او نوع
فيه ما عرفت وكونه جنساً او نوعاً من حيث مقولية
على الاجناس العارضة لا ينافي انه جنس منطقي بلا
خلاف

خلاف من حيث انه عارض للمقولات التي هي
جنوس طبيعية ولا يقال اذا كانت الجوهر مندرجا
تحت الجنس العالي كيف يكون عالياً لانه كونه عالياً
على الجنوس الطبيعية لا ينافي ان فوفه جنس منطقي
فافهم وينتقل ايضا الى المقول على كثيرين الى المقول
على الشئ الى المضاف فالمضاف جنس الاجناس لهذه
الاربعة ويجري جميع ما ذكر في الجنس السافل والوسط
والبسيط وفي غير الجنس من سائر الكليات ومن يعلم
ان الكليات الخمس من مقولة المضاف ولا يقال اذا كان
الجنس من مقولة المضاف كان اخصاً والمضاف
اعم كيف وهو مندرج تحت مطلق الجنس واخص منه
هذان افتاء وجوابه ان كون المضاف لا بشرط شئ اعم
من الجنس لا ينافي انه بشرط كونه مطلقاً اخصاً لانه
لا يصدق عليه الجنس الا بقيد كونه مطلقاً مضافاً
اقول وطان العموم وجهي وجهت اليك وجهي
يامن ابدع الموجودات خلقاً ان اكون من الناطقين
بالتوحيد لجنايتك الاقدس هتافاً بالاقرار بالرسالة
لابنيائك وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم وكرم
صدقاً المقصد الثاني في العقول اعلم

ان العقل قيل جنسا تختلف انواعه بالفصول وقيل
نوع تختلف اصنافه بالخواص فعلي الاول يكون
جنسا منفردا لكونه ليس فوقه جنسا وتحتة انواع
حقيقة وهي العقول المفارقة للبشرة بنا على رأي
الفلاسفة في اثباتها واثبات الجواهر المجردات عن
المواد الجسمية وان الجوهر ليس جنسا لما تحتة لانه
مقول بالتشكيك على المجردات وغيرها وشرط
الجنس الطواطي كما مر وذلك انهم يثبتون في العالم
قسما ثالثا غير جوهر ولا عرض سموه بالجواهر
الروحانية وبالمجردات وجعلوا من ذلك النفوس
والارواح والعقول وحكى ان الفزاري وبعض
الصوفية ساعدوهم في النفوس البشرية وقد قيل
به في الملائكة ايضا وانها لا تتشكل ولا تعرف ارضا
والصحيح خلافه وانها تتشكل وتعرف ارضا كالجن
وانظر الفرق بين التشكيك في شرح الاربعين النووية
للشبرخيتي **نادر** روي شيخ استياخنا العلامة
يحيى عن سعيد عن سعيد الجزائري انه قتل ثعبانا
فاذا هو جنى فاختطفه جنى اخر قربه واتقاه في اودية
الجن فدخل بعد مدة في حل فوجد شيخا كبيرا السن
جدا

جدا وكانه القاضي شهروش فقف عليه فقال له
اذا اقبل سلطان الجن فقف واطلب الشرع فلما اقبل
وقف اليه الاشئ وشكى من الجنى فاحضره السلطات
وساله عن موجب خطفه الاشئ فقال قتل اخي فقال
الاشئ انما قتلت ثعبانا فدعي السلطان بالشيخ الاول
الجنى واستفتاه فيما يلزم الاشئ فقال بعد ان رفع
ها جيبه لكبره رويت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من تطور على غير شكله فدمه هدر وهذا
سند غريب من وجهين تأملهما فامر السلطان ببرد
الشيخ الاشئ الي بلده بالمغرب فوجد زوجته مهيئة
للدخول فمانع واخذها واصل ما مر للفلاسفة انهم
لما بنوا بعد نعم الله تعالى على قاعدتهم الفاسدة من ان
الصانع تعالى عن قولهم موجب الاختار ولم يصفوه
تعالى عن قولهم بشئ من الصفات وردوا جميع
ما يوصف به الي سلب واصنافه حكموا لكونه موجبا
بالذات واحدا من كل وجه تعالى وتبارك عن
مقالتهم بانه لا يصدر عنه مباشرة الا واحد وسموه
عقل اي جوهر روحانيا مجردا عن المادة ولواحقها
ثم هذا العقل عقلا اخر يا عتبا ركونيها عقلا



ونفسا باعتبار صورته عن الغير ومادة في الفلك
امكانه في نفسه وصورة له باعتبار وجوده ثم العقل
الثاني كذلك الي العقل العاشر المسمى بالفياض
وهو العقل المنسوب الي فلك القمر فلك عشر عقول
وتسع نفوس وتسع افلاك ثم حدثت العناصر اعني
الماء والنار والهواء والتراب المختصة بالحيوانات
والنبات والمعادن واختلطت كما في العود الاخضر
فيه الماء والنار والدخان والتراب كما يظهر ان حرق
وقهيا لقبول الصورة المختلفة في عالم الكون والفساد
الي اخر ما في شرح الكبرى وغيرها ويضيف هذا العقل
الفياض على كل قابل ما يستحقه افاضة واحدة من
حيث هي والاختلاف واقع بحسب واتسع القبول
هذا ضلال بين لعنهم الله تعالى وههنا امور منها
ان العناصر ما ذكر فيها هو المشهور وقيل خمسة بزيادة
البخار وهو ما يرتفع من المالح الدخان ومنها ان كون
كل منها اصلا هو الاصح لاختلاف حقايقها وقيل
اصلها النار لشدة بساطة ويحصل الباقي منها بالتكاثف
فهو نار متكاثفة على اوجه متفاوتة وقيل الهواطرية
ومطاوعة ومنه بالحرارة الخلطة بالتكاثف تحصل
النار

٨
النار وبالبرودة المكثفة يحصل الباقيات وقيل الما لقبوله
التمخل بالحرارة ومنها النار والهوا والتكاثف بالبرودة
ومنها الارض وقيل الارض لشدة كثافتها ويحصل الباقي
بالتلطف المختلف وقيل البخار لتوسطه لطافة وكثافة والتفرع
ظه ومنها ان منها خفيف وهو النار والهوا وما عده ثقيل
ووجه ذلك ان ما تحت فلك القمر من العناصر ما يتحرك نحو
المحيط طائلا وهو الخفيف المطلق الاول ولا يظهر وهو
الخفيف بالنسبة الي الارض والما الثاني واما نحو المركز كذلك
لكن التي سمع ومنها ان معنى الكون والفساد ان يخلع كل عنصر
منها صورة عنفه وهو الفساد ويلبس صورة عنفه اخر وهو
الكون كالمالح والنار ترابا وهوا وحالا لا انقلابات علي
المشهور اثنا عشرة وعلى مقابلة عشرون فانهم جميعها
من اللقطة وشرحها بالتقريف والاختصار **تتم**
قسموا الجوهر الي بسيط ومركب والاول اما جزا المركب
اولا والجزا ما حل في غيره وهو الصورة او محل وهو
الهيولي وغيره اما مجرد عن المادة وعلائقها متنوعا
الي ما هو منفصل عن الجسم وهو العقل والي ما ليس كذلك
وهو النفس فان لها علاقة بالجسم للتدبير وغير مجرد
والثاني اما النفس لها كالجناد اوله نام لا حس له كالنبات

اوله كالحجوات او غير نام كما ملك قالوا كما والجوهر جئست
 الاجناس لا اختلاف بعده الا بالعزيمات والمخكبات معهم
 مواخذات اقول وفي اللقطة انه ينقسم الى روحاني وهو
 المجردات وجسماني بالكسر وهو غير المجردة عن المادة الجسمية
 والثاني ينقسم الى بسيط وهو ما لا ينقسم الى اجزا مختلفة
 العناصر كالماء والي مركب وهو ضد كالحجوات والبسيط
 اما اثير كونه ذا اشار في عالم الكون والفساد وهو الافلاك
 وما فيها وهو العلم العلوي بالضم والكسر وهي شفاقة لالون
 لها واما عنصري وهو العالم السفلي كذلك بتصريف **الحاتمة**
 ونسأل الله حسنها ذهب المبطلون الى ان السموات
 كروية تحيط بالكون كالبيضة ومنعوا الحرق والانتقام
 فاحالوا الاسراية على انها اعنى السموات هي الافلاك وقيل
 انها غيرها ومقتضى كلام بعض الافاضل ان الخلاف عام
 لكن لا مانع منع الحرق والانتقام المرتب عليه ما ذكرناه صح
 كل من القولين وان الراجح ان السموات غير الافلاك وهو
 كذلك لانه الملام للشرع الصادقات الافلاك اكرملتفة
 كطباق البصل كل فلك منها يشتمل عليه ما فوقه ويشتمل هو على
 ما تحته كذا قيل والفرق بين السموات والافلاك ايضا ان
 السموات فوق الافلاك وهي تحتملها على التحقيق من ان السموات
 اطرافها

19
 اطرافها على جبل قاف كما اطراف الحب والافلاك تحتملها مع المشهور من ان
 الشمس في السماء الرابعة والقمر في سماء الدنيا وان الافلاك اجسام لطيفة والسموات
 اجسام كثيفة وان الافلاك تسعة والسموات سبعة وان الافلاك موضع
 الكواكب والسموات موضع الملايكة وان الافلاك متحركة **تحات** الاولى الكواكب
 على قسمين سيارة وهي سبع زحل وعطارد والمريخ والمشتري والزهرة والشمس
 والقمر وانظر تقاوتها في الحركات في المطولات ومن ذكر العلامة اليوسى
 في حواشي الكبرى وكل واحد منها مختلف بهامم الافلاك التسع وثابت بمعنى
 انها لا سرعة لها والافق تتحرك من المغرب الى المشرق فحركة بطيئة جدا تقطع
 في كل اربع وسبعين سنة وشهر وسبع وعشرين يوما درجة وهذه
 الثابت لا يعلمها الا الله تعالى وغاية ما وصل اليه اهل الميقات الفواشك وعشرون
 نجما عليها اعال اهل الميقات من الماضي والباقي وخودك واما السيرة اي غير
 الشمس والقمر ملا تنضبط لكونها تارة ترجع القهقري وتارة تسير معتدلة
 وتارة تخنس في غروبها فلاجل ذلك لا يصح اخذ عمل منها واليها الاشارة
 بقوله تعالى فلا اقسم بالحنف الاية وجميع الثوابت في فلك واحد وهو الثابت فوق
 السبعة واما التاسع فلا نجم فيه وهو اعظمها وله في كل يوم وليلة دورة من المشرق الى
 المغرب ويدور بدورانه كل ما يحويه من فلك وكوكب الثانية اختلف المتقدمون
 في حركة الكواكب فقيل ان الجرم الفلكي ساكن والحركة خا ذقة له وقيل ان الفلك
 متحرك والكواكب كذلك على خلاف حركته وقيل المتحرك اغا هو الفلك الثالثة
 عطارد والزهرة والقمر اصفر من الشمس والثلاث الاخر اعظم من الشمس والشمس
 اعظم من الارض باضعاف والقمر اصفر منها بدليل الخسوف واصفر كوكب من
 الثوابت اعظم من الارض وجميع الكواكب نوره ذاتي الا القمر وكونه يخوم في سماء
 الدنيا وفي غيرها ومومنهما لم يرد شرعا جعلنا الله من اهل منتهج اهل
 الشرع وختم لنا بحسن الختام وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه وازواجه وذريته وسلم
 تسليما